

## الغانم استقبل عدداً من السفراء



الغانم مستقبلاً السفير المصري لدى الكويت عبدالكريم سليمان

الروسى واستقبل الغانم القائم بأعمال سفارة اليابان لدى الكويت كازوهيرو تاكاي الذي نقل له شكر رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي على استقباله أثناء زيارته للبلاد.

كما أكد السفراء على عمق التعاون بين بلدانهم مع الكويت، واستقبل الغانم فصيل عام الكويت لدى ميلانو عبدالناصر بوخضور قبل مغادرته البلاد لتولي مهام القنصلية.

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الأمة أسس الثلاثة سفير جمهورية مصر العربية لدى الكويت عبدالكريم سليمان الذي قدم التهنئة للغانم لنيل ثقة زملائه النواب أعضاء مجلس الأمة بالفوز بمنصب رئاسة المجلس، كما استقبل الغانم في مكتبة سفير روسيا الاتحادية لدى الكويت أليكسي سولوماتين الذي سلمه رسالة تهنئة من نظيره رئيس مجلس الدوما

## حذر رئيس الوزراء من أي مخالفات تشوب المشروع العدساني: الشركة المنفذة لمشروع محطة الزور يجب أن تكون مطابقة للمواصفات

وشدد العدساني: يجب اطلاع مجلس الأمة على تقارير ديوان المحاسبة في هذا الخصوص، لافتاً إلى انه يفترض على وزارة الخارجية أن تقتدي بهذه التقارير.

وبين العدساني: في حال عدم علم وزارة الخارجية بكل هذه التجاوزات المالية فالمصيبة اعظم وعليها تحمل مسؤوليتها، مستذكراً وجود مخالفات في كل المناقصات والممارسات التي تتم وعلى وزير الخارجية أن يتحقق من كل هذه الامور.

الزور، متسائلاً: اذا كانت الشركة القائمة على تنفيذ محطة الزور وفق القانون حين تم استجواب الوزير الشمالي فلماذا يصدر مرسوم ضرورة لتعديل قانون 2010؟

من جانب آخر قال العدساني ان مبنى القنصلية العامة الكويتية في لوس انجليس بالولايات المتحدة الاميركية يوجد له عروض اسعار تم ارفاقها وهي كالتالي: ستة ملايين و470 ألف دولار، وثانيهما عشرة ملايين و300 ألف دولار، والأخرى عشرة ملايين و500 ألف دولار، مؤكداً ان الترسية كانت على العرض بعشرة ملايين و300 ألف دولار.

وأشار الى انه تمت إضافة ضرائب على المبلغ بينما لا توجد ضرائب تفرض على القنصليات والسفارات، مطالباً بضرورة التحقيق في هذا الأمر بأقصى سرعة لمعرفة اسباب الترسية على المبلغ الكبير وترتكب المبلغ الأقل.

وتابع العدساني بانه تم شراء سكن لرئيس البعثة الدبلوماسية في اميركا بقيمة 22 مليون دولار، مستذكراً ذلك الأمر، متسائلاً: هل هو منزل لمثل او لاعب كرة محترف؟! لذا يجب ارفاق عروض الاسعار ان وجدت.

طالب النائب رياض العدساني بضرورة أن تكون الشركة القائمة على تنفيذ مشروع محطة الزور مطابقة للمواصفات، ووفقاً للقانون محذراً رئيس مجلس الوزراء من أي مخالفات تشوب هذا المشروع والا فإنه سيحتمل المسؤولية السياسية.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أمس أن الاستجواب الذي قدم لوزير المالية السابق مصطفى الشمالي كان من ضمن محاوره أن شركة شمال الزور ليست مطابقة للمواصفات ومخالفة للقانون، مشيراً إلى أننا أكدنا خلال ذلك الاستجواب ان هناك مخالفات واضحة وصارخة دليل ذلك العقد. وأضاف العدساني «كنت ضمن النواب الذين وقعوا على كتاب طرح الثقة بالوزير الشمالي في حينها». وشدد العدساني على أهمية توفير مولدات للكهرباء وتحلية المياه وهذا الأمر رغم أهميته الا انه يجب ان ينفذ المشروع طبقاً للقانون وحسب المواصفات التي نص عليها القانون الذي اقر في 2010، وبين العدساني ان هناك مرسوم ضرورة صدر في العام 2012 لتعديل مواد في القانون الصادر في 2010 بشأن شركات محطة

## الكندري لإطلاق اسم علي الحسيني على إحدى مدارس «التربية»



د. عبد الكريم الكندري

تقدم النائب عبدالكريم الكندري باقتراح برغبة قال فيه: الأستاذ علي حسن الحسيني من المدرسين الأوائل وهو أول مدرس كويتي للمكفوفين فقد عمل في التدريس لأكثر من ثلاثين سنة بدأت في أوائل الخمسينات ثم عين مديراً لطابع النور، حيث أشرف على طباعة المصحف الشريف للمكفوفين وكان أن أهدى النسخة الأولى لسمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح بمعية وزير التربية والتعليم د. أحمد الربيعي - رحمه الله، وهو أيضاً أول مقرر بإذاعة الكويت، حيث بدأ مع إنشاء الإذاعة الكويتية في عام 1952 وهو أيضاً قد عمل بوزارة الأوقاف مؤذناً في مسجد السوق الكبير.

وطالب الكندري بإطلاق اسم الأستاذ علي حسن الحسيني على أحد مدارس وزارة التربية تكريماً لهذا الشخص ولما قدمه للكويت من أعمال فضيلة في العمل التربوي بشكل عام وبما يخدم ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص.

## الغازمي يناشد أمير الضغط على أميركا للإفراج عن الكندري



حمدان الغازمي

ناشد النائب حمدان الغازمي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، الضغط على الإدارة الأميركية للمطالبة بالإفراج عن فايز الكندري وفوزي العودة المعتقلين في «غوانتانامو» منذ أحد عشر عاماً. وقال الغازمي: «الجميع ينتظر الزيارة المرتقبة لصاحب السمو الأمير للبيت الأبيض في الثالث عشر من الشهر الجاري، مشيراً إلى أن هذه الزيارة فرصة للضغط مجدداً على الإدارة الأميركية من أجل الإفراج عن المعتقلين، ودائماً عودنا سئموه على هذه المبادرات الإيجابية الكريمة. وأضاف بالقول: إن مدة سجن المواطنين في المعتقل طالت بون محاكمة، وهذا بعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ومن المفترض على أميركا تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، مستذكراً في الوقت ذاته بان السلطات الأميركية سلمت الكويت جميع مواطنيها الذين اعتقلوا في أفغانستان ما بين عامي 2001 و2002 فلماذا لا يتم تسليم الكندري والعودة أسوة بمن سبقهم؟ وأشار الغازمي إلى أن الرئيس الأميركي باراك أوباما وعد عندما نجح في الانتخابات الرئاسية بإغلاق سجن غوانتانامو ولكن للأسف لم يخلقه.

## العدواني يطالب «التربية» بإعادة النظر في تدريس رؤساء الأقسام



عبد الله العدواني

كشف النائب عبدالله العدواني أن وزير التربية د. نايف الجرف وعد بتنفيذ ثانويتين للبنين وأخرى للبنات في منطقة صباح الناصر ضمن الخطة المقبلة لوزارة التربية، مشيراً إلى أن هذا الأمر سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح لخدمة أهالي المنطقة التي تعاني نقصاً في هذه المدارس مما تطلب نقل أبنائهم إلى مناطق أخرى. وطالب العدواني وزير التربية بإعادة النظر في مسألة إسناد التدريس لرؤساء الأقسام في المدارس، مشيراً إلى أن هذا السيزيد من الأعباء عليهم لاسيما أن أغلب أعمالهم إدارية تختص بالشؤون التعليمية ومن الجحيف أن يقوموا بها ويقوموا بالتدريس في الوقت نفسه الأمر الذي يسبب عبئاً سلباً على أعمالهم نظير الجهود المبذولة.

## طالب بتنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع الأثري الصانع يطالب بالاهتمام بالسياحة الداخلية والتوسع في إنشاء مراكز التدريب السياحي

7- تفعيل الأنشطة السياحية وأعداد البرامج بالتنسيق مع مكاتب السفر والسياحة المحلية والدولية واعتماد الترويج والإعلان كأحد أهم عناصر المزيج التسويقي. وقال الصانع في اقتراحه إن التنمية السياحية تعد أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلاً عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لعموم أفراد المجتمع في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة في الكويت، تتباين المقومات التي تواجه صناعة السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي والحضاري في دول العالم وفي الكويت فأبقت صناعة السياحة العديد من العقبات والمشكلات التي أدت إلى تقلص دور السياحة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورغم ما تحويه الكويت من موارد ومقومات للنهوض بواقع السياحة فإن صناعة السياحة لم تلق الاهتمام.

كأحد المصادر الرئيسية في ذلك، فضلاً عن العمل على تحسين الصورة عن السياحة في الكويت لدى الأجانب بحملة توعوية وتثقيف شاملة 3- التوسع في إنشاء مراكز التدريب السياحي والفندقي لرفع مستوى الخدمات السياحية.

4- إقامة مهرجانات سياحية - ثقافية وبصفة دورية في مناطق الجذب السياحي وبالتنسيق مع الجهات والدوائر ذات العلاقة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

5- رصد الموازنة المالية اللازمة للمشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية في الكويت وتطويرها من خلال إجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانيات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية بهذا الشأن.

6- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي وتوفير سبل إقامتها لم تشكله من أهمية.

تقدم أمين سر مجلس الأمة النائب يعقوب الصانع باقتراح برغبة طالب فيه بالاتي:

1- العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة الداخلية.

2- إصدار المنشورات السياحية والمجلات فضلاً عن تطوير استخدام وسائل الإعلام المرئية في الترويج للسياحة واستخدام الإعلام السياحي



يعقوب الصانع

## دعا إلى تعاون السلطين لحل مشكلات تراكم الطلاب الشمري لتحرير أراضي الدولة ومنحها للمشاريع الإسكانية

دعا النائب سلطان اللغصم الشمري الحكومة إلى أن تضع القضية الإسكانية على رأس أولويات برنامج عملها وإيجاد جميع الحلول السبل الممكنة للتسجيل بحلها، خاصة فيما يتعلق بشأن تحرير الأراضي، والتي أصبحت الآن خطراً محدقاً بالمجتمع خاصة في ظل وجود أكثر من 120 ألف طلب إسكاني، وتراخي الحكومات المتتالية في حل المشكلة رغم ان الأمر ببساطة لا يتعدى تحرير أراضي الدولة ومنحها للمشاريع الإسكانية. وقال الشمري لا يمكن قبول ان يحرم المواطن من 400 متر مربع فقط له ولاسرته ويستغرق الانتظار أكثر من

14 عاماً للحصول على المسكن المناسب في ظل توافر اراض محررة وجاهزة وتخلت عنها شركة نطق الكويت للاسكان. وأضاف الشمري هذه القضية دستورية وحق مكتسب للمواطنين لا زنايد عليه فالنظير حل جذري، لافتاً إلى أن القضية مفصلة لدى المواطن، داعياً إلى تعاون السلطين التشريعية والتنفيذية في سبيل توفير السكن اللائق للمواطن واسرته ويشغل حيزاً كبيراً من تفكير المواطنين ولا بد من تعاون المجلس مع الحكومة لحل المشكلة في تراكم الطلاب الإسكانية وببطء تنفيذ وتسليم المشاريع السكنية للمواطنين.



سلطان الشمري

## خلال لقائه بعض رؤساء وممثلي عدد من الجمعيات التعاونية العمير: نرحب بأراء التعاونيين لتعديل بعض مواد قانون التعاون وفق أسس مدروسة



د.علي العمير خلال لقائه مع رؤساء عدد من الجمعيات

إن كانت تقضي على فساد في القانون الحالي أو تضيف إضافة جديدة له، وكل ما يهمنا هو المصلحة العامة واستقرار العمل بالجمعيات التعاونية.

من جانبه تحدث عضو المكتب التنفيذي في اتحاد الجمعيات حمد المدلل فقال: إن أغلب التعاونيين بالإجماع رفضوا الصوت الواحد في الانتخابات وسن المرشح الذي يحدده القانون الجديد بـ 30 سنة لمن يتقدم للتشريع لعضوية مجلس الإدارة، مشيراً إلى أننا نرحب بأي عرض، لكن على أساس دراسة، فهناك جمعيات أعضاءها من الشباب وهم مبدعون في أدائهم، وهناك جمعيات أخرى من كبار السن. وأشار المدلل إلى أن نظام الصوت الواحد له مساوئ منها وجود تسعة أعضاء في مجلس الإدارة لهم رؤى مختلفة وهذا يعكس بالسلب على مجلس الإدارة. وأشار المدلل إلى أن عدداً من أعضاء مجلس الأمة خلال الأسبوع المقبل قد تبناوا هذه التعديلات وبالتنسيق مع ممثل التعاونيين ونقلها إلى مجلس الأمة بغرض الأخذ بهذه الآراء والاقتراحات في قانون التعاون الجديد. ● محمد زائب

أعلن عضو مجلس الأمة د.علي العمير عن ترحيبه بأراء واقتراحات التعاونيين فيما يتعلق بأي تعديلات لبعض مواد قانون التعاون الذي تم إقراره في مجلس الأمة الميثل الماضي، مطالباً المسؤولين في الجمعيات التعاونية إعداد دراسة تفيد بأهمية إجراء هذه التعديلات وتقديم هذه المقترحات على أسس صحيحة ومدروسة. جاء ذلك في تصريح له على هامش الاجتماع الذي استضافته تعاونية البرموك بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة خالد الحبيب وبمشاركة بعض رؤساء وممثلي الجمعيات التعاونية والتي تضم قرطبة، مشرف، القادسية، العديلية والخالدية.

وقال العمير: إننا كنا دائماً ومازلنا نريد أن نستمع إلى أهل الميدان وهم الإخوة في الجمعيات التعاونية، وما دعينا في اجتماع إلا وشاركنا فيه ولم نتخلف عنه. وأضاف: لكن عندما تم إقرار قانون التعاون في المجلس الميثل الماضي وجه إلينا العتب من قبل بعض التعاونيين يتهموننا بعدم الأخذ بأرائهم، لذلك حضرنا اليوم وطلبنا منهم إعداد دراسة تفيد بأهمية إجراء التعديلات ومتى ما وصلتنا سنأخذ بها ونتبناها في مجلس الأمة



رياض العدساني

## انتقد آلية التوظيف بـ«الخدمة» ودعا للإسراع في «التكويت» الجلال: مطلوب من الحكومة خطط واقعية لتشغيل الشباب

ليست لها علاقة بتخصصاتهم الدراسية، وهذا إن دل فإنما يدل على التخطيط في التخطيط، وعشوائية في التوظيف، متسائلاً: لماذا لا يتم توظيف الشباب طبقاً لتخصصاتهم ومؤهلاتهم الدراسية، لافتاً إلى أن الشباب هم أمل الأمة ومستقبل الوطن ولن يتحقق التطوير ولن تحدث التنمية ولن تنهض الأمة إلا بالاعتماد على سواعدهم وطاقاتهم وقدراتهم ومواهبهم.

علاوة على فتح القطاع للخريجين الكويتيين من المهندسين وغيرهم من الفنين والتخصصات الأخرى، إضافة إلى تأهيلهم وتدريبهم، مطالباً في الوقت ذاته الحكومة بالزمام شركات القطاع الخاص بتوظيف العمالة الوطنية. كما دعا الحكومة إلى العمل على توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل، موضحاً أن الحكومة لديها الأرقام والإحصاءات بأعداد الخريجين الذين يجب توظيفهم وإيجاد فرص عمل لهم، مبدياً استياءه من غياب التنسيق بين الجهات الحكومية في معالجة مشكلة البطالة، مطالباً بضرورة وضع خطط مدروسة وواقعية وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع بين وزارات الشباب وشركات القطاع الخاص وديوان الخدمة المدنية وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى المعنية بهذا الشأن لأجل معالجة هذه القضية الملحة التي باتت تتركب كثيراً من الشباب وتكاد تدمر مستقبلهم. وانتقد الجلال آلية التوظيف الحالية التي يتبعها ديوان الخدمة المدنية، مشيراً إلى أنها لا تمت إلى الواقع بصلة، حيث يتم توظيف الخريجين في وظائف

دعا النائب طلال الجلال الحكومة إلى وضع مشاكل الشباب وتوظيفهم وإيجاد فرص عمل لهم ضمن أولوياتها في المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن المجتمع الكويتي مجتمع شبابي، حيث تمثل فئة الشباب النسبة الأكبر في البلاد وشدد الجلال على ضرورة أن تبدي الحكومة جدتها وحزمها في معالجة البطالة ووضع الخطط اللازمة في سبيل حلها، تلك المشكلة التي يعاني منها القطاع الحكومي بحيث يستوعب هذا القطاع أكبر عدد من الشباب الذي ينتظر بشوق أن يأخذ دوره لخدمة وطنه. وأكد أهمية وجود منظومة كاملة لحل مشكلة البطالة ترتكز على تنمية القطاع الخاص بما من شأنه خلق فرص وتوظيف للشباب في هذا القطاع ودعم المشاريع الصغرى وإعادة تأهيل الطاقة البشرية.

وتساءل الجلال عن دور الحكومة في تنفيذ سياسة وقرارات إحلال المواطنين محل الوافدين، لاسيما في القطاع الحكومي حيث لوحظ ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في ذلك القطاع، مؤكداً ضرورة تكويت الوظائف الحكومية



طلال الجلال